في واسط

المؤسسات المدنية امانة في اعناق قوة حماية المنشآت

واسط ـ المدى

الـ (F.P.S) هو الرمز المختصر لقوة حماية المنشآت في العراق ولم نكن نعرفها سابقاً بل تشكلت في اعقاب سقوط النظام البائد لتتولى حماية وامن المنشآت المدنية في عموم المحافظات التي طالتها اعمال النهب والحرق والتدمير دون ان يفكر السراق والمخربون كيف يمكن لها ان تقدم خدماتها للمواطنين.

يقول العقيد كريم عبد حسن القريشي آمر قوة حماية المنشآت في واسط ان جميع منشآت الدولة ودوائرها في المحافظة هي الآن امانة في اعناقنا نحرص على حمايتها وصيانتها من العابثين واصحاب النفوس الضعيفة والنظرة الضيقة اذ يتوزع ملاكنا المؤلف من (1900) منتسب على هذه المؤسسات ويعمل خلال (24) ساعة يومياً وفي وجبات متواصلة، وهناك متابعة مستمرة من قبل الضباط للوقوف على تواجدهم واداءهم وتذليل العوقات التي قد تتعرض لعملهم.

اسندت لنا امرية هذه القوة التي تقع عليها مسؤوليات كبيرة وقد تم ادخال افراد القوة في دورة تدريبية لمدة خمسة عشر يوماً تلقوا فيها تدريبات نظرية وعملية في اساليب العمل التخصص بحماية وامن المنشآت وجهزوا بالاسلحة والمستلزمات الضرورية للعمل كما زودوا بالملابس والتجهيزات الاخرى لكنه اشار الى ان هذا العدد لا يكفي حالياً لاداء واجباته بحكم كثرة المنشآت وتعددها اذ ان للاك العدد لنا هو (2288) فرداً ونحن بانتظار التبقي لتشكيل كامل القوة وقدتم ترشيح (388) فرداً كوجبة ثانية من قبل المجالس البلدية في الاقضية والنواحي ونحن بانتظار موافقة قوات التحالف على التحاقهم الينا.

وقال آمر قوة حماية المنشآت المدنية في واسط ان هذه القوة اضافة الى واجباتها المعروفة ساهمت بشكل فعال في اغلب المارسات والفعاليات التي نفذتها قوات الشرطة العراقية في المحافظة للاحقة السراق واللصوص والخارجين عن القانون وكان الاداء في هذه الواجبات بشكل جديد ومنضبط ومنظم الى حد كبير مما يدلل على حسن تدريب القوة وتفهمها لعملها.

كاريكاتير
خضير الحميري

في الحقيقة والواقع

المرأة العراقية نصف المجتمع.. طيب.. وماذ بعد؟!

عادل العامل

اذا كانت النساء يشكلن نصف الشعب العراقي، وربما اكثر، واذا كانت المرأة العراقية قد زاملت الرجل في ممارسته لمختلف المهن والاعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، واقتحمت ميادين ظلت حكراً أعلى الرجل بحكم التقاليد الاجتماعية المتخلفة والظروف السياسية القمعية والشاذة التي خلفتها الانقلابات العسكرية والفترة الصدامية السوداء، واذا كانت المرأة قد عانت من كل ما عاناه الرجل من انتهاكات حقوق الانسان الفظة طوال العهود الاستبدادية الماضية ولم تتخلف عن الرجل حتى في شرف الحضور الاستشهادي في المقابر الجماعية، فلماذا اذاً هذا التلكؤ والبحث عن اية مسوغات مانعة في اقرار الحقوق الكاملة التي تستحقها المرأة بجدارة وفقاً للحقائق الأنفة الذكر؟!

ان اية جهة رسمية او اهلية في عراقنا الجديد، وبعد كل ذلك العسف والتهميش والتسلط الاستعبادي، لا تملك الحق في ان تنصب من احد او من نفسها لها يقرر حقوق هذه الفئة او تلك من الشعب العراقي من دون الاستناد الى ارادتها الحرة وقوانين العصر والمبادئ الانسانية، خاصة في هذه الفترة التاريخية الحاسمة التي تتطلب حضوراً فعالاً وشاملاً لنساء العراق في عملية التنمية الكبرى التي تنتظر الوطن الطاعن في الخراب. وهذا لا يتأتى إلا بتمتع المرأة بكامل حقوقها الانسانية التي شرعتها لوائح حقوق الانسان وفقاً للاستحقاق البشري والتطور الحضاري ومتطلبات التنمية والتقدم، ولهذا فإن اي تحجيم او تقزيم للمرأة العراقية واي اختلاس لبعض حقوقها وواجباتها الوطنية والانسانية، هو تقزيم للطاقة البشرية العراقية واهانة لتاريخ المرأة النضالي وعرقلة تخريبية لمسيرة التقدم الوطني نحو المستقبل الافضل، مهما كانت المبررات والاسباب التي استند إليها المنظرون والمنفذون لمحاولات حرمان المرأة من بعض حقوقها الاساسية والحد، بالتالي، من دورها الهام الشامل في الخروج بالعراق من قرونه الوسطى لحديثة الى عالم الحرية والتطور والازدهار.

وعلى النساء العراقيات ان يدركن جميعاً، في هذه الفترة بالذات، ان نضالهن من اجل هذه الحقوق بدأب واصرار ليس بطرأ ديمقراطياً، او مجرد سعي لاحقاق حق، بل هو واجب وطني تمليه متطلبات تحقيق المستقبل المشرق لهن ولأبنائهن، واشاعة العدالة الاجتماعية، وسد الطريق على نمو النزعات الدكتاتورية وبروز (صداميم) آخرين هنا وهناك ربما يسببون فادح الاضرار لا لقضية المرأة فقط، وانما لمجمل البناء

يطالبون بتعيين ممثل عنهم في لجنة الرواتب ومستشار المالية يوصيهم بالصبر الجميل

المتقاعدون بين زبد الوعود والرواتب المؤجلة
المستحقات والسكن والعلاج على لائحة انتظار تعويض تعب السنين

بغداد /سعدي العبيدي
محسن ثامر الموسوي

هذه الشريحة عانت كثير أخلال السنوات العجاف السابقة فما ان يحال إليها المرء بعد خدمة وظيفية حتى تتضاعف معاناته جراء الاهمال والنسيان (ليموت قاعداً)

بعد ان ضاقت به سبل العيش بسبب الورد القليل الذي لا يعينه على تأمين مستلزمات معيشة حياته.

وبعد ان تغير الحال وطويت تلك الصفحة السوداء تأمل المتقاعدون الى من يلتفت إليهم وينصف حالهم غير انهم بمرور الوقت لم يحصلوا الا على (زبد) الوعود والتصريحات بتحسين احوالهم وزيادة مدخولاتهم الشهرية التي بات اكثر من مليون ونصف المليون متقاعد يترقب اطلاقها من ملفات اللجان واجتماعاتها العديدة وانتظار تعليمات المراجع.

صرف المتراكم

(المدى) تواجدت بين جموع المتقاعدين وهم يسيرون في تظاهرتهم المستنكرة لتوصل اصواتهم وهمومهم الى من يسمعها ويجد حلاً لها ويستجيب لما تصبوا اليه من حياة معيشية واجتماعية كريمة.

المتقاعد حسن كاظم سباهي: نطالب بصرف رواتبنا المتراكمة وزيادتها اسوة بموظفي الدولة وان يتم صرفها من قبل المصارف.

المتقاعد اسماعيل حقي اسماعيل. مهندس زراعي سابق. لقد عانى المتقاعدون ظروفاً حياتية قاسية مما يتطلب ان تكون حدود رواتبهم حالياً توازي الحالة المعيشية الحالية حيث ارتفاع الاسعار وكونهم مسؤولين في اعالة عوائل.

المتقاعدة نعمت عبد الله العبيدي: نتطلع الى شمول شريحة المتقاعدين مراجعاتهم للمستشفيات وتخصيص اجنحة خاصة لهم واعفائهم من اجور الفحص والعالجة اكراماً لما قدموه خلال سنوات الخدمة الوظيفية الطويلة.

جنبونا شظف العيش

المتقاعدة اعتماد كاظم حسوني: نحن نعاني من صعوبات في السكن والمعيشة فلابد ان تكون رواتب المتقاعدين بما يؤمن لهم الحياة الكريمة في اواخر سنوات عمرهم ويجنبهم الحاجة وشظف العيش.

المتقاعد حيدر محمد جاسم. تربوي سابق: توفير فرص عمل للقادر على العمل من المتقاعدين وايجاد مكاتب بعض الخبرات الفنية والادارية.

المتقاعد حسن مهدي عبود: اعادة المتقاعدين المحالين لاسباب سياسية الى وظائفهم السابقة وقد راجعنا دوائرنا دون جدوى.

تعديل الراتب التقاعدي

المتقاعد المعوق خضير جبار راضي: لدينا عوائل واطفال ولكننا بدون راتب حالياً بعد ان قضينا سنوات طويلة في الوظيفة فهل يعقل ان نبقى هكذا دون ان يسمعنا احد!

المتقاعد فاضل جسام محمد مساعد مختبر طبي. لدي خدمة وظيفية (25) سنة ولكن ما اتقاضاه الان هو (20) الف دينار شهرياً وحيث ان زميلي في نفس الاختصاص والمستمر بالخدمة بلغ راتبه اكثر من (200) الف دينار شهرياً لذلك ضرورة ان يكون هناك تبديل في سلم رواتب المتقاعدين حسب الشهادة والخدمة.

المتقاعدون عيسى حياوي وكنعان مجدي علي وحيدر مجيد عكلة وحاسب غيدان وضياء مهدي وحاسم محمد شهاب، اجمعوا بمطالبهم على ضرورة الاسراع باجراءات صرف مستحقاتهم المالية للاشهر الماضية وتحديد رواتبهم وفق التغيرات الجديدة وان تلقى شكاواهم الاستجابة من دائرة التقاعد العامة ووزارة المالية.

قدروا تعب السنين

بعد ذلك سألنا السيد علي عزيز رادر رئيس الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق عن السعى لتحقيق مطالب المتقاعدين.

فاجاب: كان هناك موعد محدد مسبقاً لمقابلة السيد وزير المالية لعرض معاناة المتقاعدين امامه الا اننا فوجئنا بالاعتذار واحالة المقابلة الى المستشار المالي للوزارة والذي لم نحصل منه بعد ان عرضنا عليه معاناة المتقاعدين على كلمات غير الصبر.. الصبر فالآتي سيكون خير أقالها وكأننا لم نعرف الصبر على مدى سنوات طويلة قاسية عجاف مرت على المتقاعدين كانوا يكابدون فيها مشقة الحياة ان ذلك سوف لم يحد من سعينا لخدمة هذه الشريحة الاجتماعية وايصال صوت همومها ومشاكلها عبر الطرق المختلفة ومنها وسائل الاعلام.

اما السيد منتصر عبد الرزاق نائب رئيس الجمعية فقد طالب بتعيين احد المتقاعدين من ذوي الخبرة في لجنة تحديد الرواتب الشكلة في وزارة المالية واعتماد آلية جديدة لصرف رواتب المتقاعدين عن طريق المصارف او فروع الجمعية في بغداد والمحافظات كما لابد من تكريم هذه الشريحة بعد الخدمة الطويلة بتوفير المجمعات السكنية والمراكز الاجتماعية والترفيهية والعلاجية التي تعوضهم عن تعب السنين.

تصوير سمير هادي

وجهاً لوجه مع اعضاء مجلس الحكم

وفد شبكة النساء العراقيات يصفن القرار (137) بالمجحف
ويطالبن بالغائه .. وزيادة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار الى 40%

بغداد/ المدى

في ضوء ما تحقق في المؤتمر التأسيسي للجمعيات والمنظمات النسوية في العراق والبالغ عددها (55) فعالية تدافع عن حقوق المرأة وتطالب بحضورها في جميع مصادر القرار والفعل المؤسساتي من انبثاق (شبكة النساء العراقيات) قررت لجنتها التنسيقية المشكلة من (7) منظمات رئيسية والتي نالت ثقة الهيئة العامة اجراء عدد من اللقاءات مع اعضاء مجلس الحكم والجهات القانونية فيه لشرح خطورة اصداره القرار (137) على الاسرة العراقية وتداعياته على بنية المجتمع لاحقاً.

خطورة القرار

ففي هذا الاطار التقى وفد لجنة التنسيق لشبكة النساء العراقيات بعضو مجلس الحكم الانتقالي ابراهيم الجعفري لعرض مذكرات اجتماع شبكة النساء العراقيات حول تفعيل دور المرأة في السلطة السياسية بنسبة لا تقل عن 40% في كل المواقع ومجتمعنا زاخر بطاقات وكفاءات نسائية مؤهلة اضافة الى التضحيات الشهودة للنساء في الديمقراطية والعدالة والمساواة واضافة الى ذلك عرض الوفد رفض للتظلمات النسوية لقرار مجلس الحكم ذي الرقم (137) والتأكيد على ضرورة الغائه وازالة كل اشكال التمييز والتفرقة والعنف في القوانين العراقية بحق النساء بشكل خاص.

ولفت الوفد انه كان يجدر بالمجلس ان يرجئ اصدار القوانين الادارية والتي تمس حقوق المواطنين العراقيين لحين كتابة الدستور الذي نظم آلية اصدار مثل هذه القوانين.

واشارت سكرتيرة جمعية الامل العراقية احدى التظلمات الرئيسة في الشبكة هناء ادور الى خطورة اصدار هذا القرار من قبل جهة لا تملك صلاحيات تشريعية فيما أكد عضو مجلس الحكم ابراهيم الجعفري على اهمية ان تتواصل المرأة العراقية في عرض مطالبها مع الجهات المسؤولة وضرورة تحريكها الرأي العام سواء كانت تلك المطالب تهم النساء بشكل خاص او مشاركتها ضمن العملية السياسية ودخولها ميادين صنع القرار.

موضحاً ان الاسلام اعطى للمرأة حقها ودورها اكثر من اي امة اخرى.

واستمع الجعفري الى مطاليب الوفد النسوي واكد على اهمية مواصلة هذه اللقاءات مع مجلس الحكم والاحزاب السياسية.

اجحاف بحق النساء

ورحبت السيدة صنكول جابوك. عضو مجلس الحكم. بالوفد النسائي واكدت انها تضع في اولويات نشاطاتها تفعيل دور المرأة ومشاركتها في كل مواقع القرار السياسي وفي الحياة العامة، وانها ترى في القرار (137) اجحافاً بحق النساء، واكدت استعدادها دوماً للتعاون مع الحركة النسائية العراقية لعرض مطاليبهن والدفاع عنها.

حرية منقوصة

وقابل الوفد الدكتور حقي اسماعيل التميمي عضو اللجنة القانونية في مجلس الحكم الانتقالي والذي اشارت مصادر مؤكدة الى انه من قام باعداد مسودة القانون بالاشتراك مع السيد فلاح الكاهجي.

وذكر التميمي انه كان يروم بهذا القرار الى حرية الانسان في ممارسة اعتقاداته في قضايا الاحوال الشخصية.

وطالب الوفد باجراء تعديلات افضل على قانون الاحوال الشخصية ذي الرقم (188) لسنة (59) وتعديلاته بما يضمن ازالة التمييز والعنف ضد المرأة كمواطنة كاملة لحقوق، ووفق الاتفاقية الدولية لالغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها العراق، لاعلى اساس تكريس الطائفية التي تغذي الفرقة والتناحر في داخل الاسرة والمجتمع العراقي، كما هو مضمون قرار (137) الآنف الذكر.

ووضع الوفد لافتات تعارض القرار وتطالب بحقوق النساء على واجهة مبنى مجلس الحكم وداخل بعض اجنحته وبعد هذه اللقاءات سلم وفد شبكة النساء العراقيات مذكرتين الى جميع اعضاء مجلس الحكم الاولى تتعلق بخطورة اصدار القرار (137) والمطالبة بالغائه اما الثانية فتطالب بتمثيل النساء بما لا يقل عن 40% في مواقع صنع القرار السياسي وبالذات في المجلس الانتقالي الوطني ومجالس المحافظات واللجان الخاصة الانتخابية وفيما يأتي نص المذكرتين:

الغاء القرار

نحن المشاركات في اجتماع الهيئة العامة لشبكة النساء العراقيات، المنعقد في بغداد في 2004/1/20، بصدد "مشاركة المرأة الفعالة في العملية السياسية والتحولات الاجتماعية الديمقراطية"، بحضور ممثلات من مختلف التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات العاملة في ميادين شتى، نعبر عن شديد استغرابنا وصدمتنا بالقرار رقم (137) المؤرخ 2003/12/29، الذي اصدره مجلس الحكم، الذي يترتب من جرائه إلغاء قانون الاحوال الشخصية المرقم (188) لسنة 1959، وقوانين وقرارات اخرى تتعلق بالحقوق المدنية للنساء، في وقت نحن بامس الحاجة للتأكيد فيه على حقوق المواطنة لكل العراقيين بدون تمييز، رجالاً ونساءً، لا على اساس تكريس الطائفة البغيضة، التي تغذي الفرقة والتناحر بين اوساط شعبنا، وتشكل خطراً حقيقياً على وحدة نسيجه الاجتماعي.

إننا نرفض القرار المذكور بسبب تأثيراته المدمرة على وحدة الروابط الاسرية والاجتماعية والانسانية، ومسخه للارث القانوني المتنور للتشريع العراقي، اضافة الى انعكاساته الخطيرة في هذه الظروف الدقيقة على مجمل العملية الانتقالية التي يشهدها بلدنا، نحو تحقيق استقلالنا الوطني وصياغة دستور دائم، واجراء الانتخابات لتأسيس السلطة التشريعية، بما يضمن الازدهار والتطور للاجيال العراقية المقبلة.

إننا نلفت نظركم الى العواقب الخطيرة للقرار المذكور، ونناشدكم العمل على إلغائه، والسعي لإزالة كل اشكال التمييز والتفرقة والعنف في القوانين بحق النساء بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان، بهدف بناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية.

زيادة تمثيل النساء بنسبة

نحن المشاركات في اجتماع الهيئة العامة لشبكة النساء العراقيات، المنعقد في بغداد في 2004/1/20، بصدد "مشاركة المرأة الفعالة في العملية السياسية والتحولات الاجتماعية الديمقراطية"، بحضور ممثلات من مختلف التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات العاملة في ميادين شتى، نتوجه بندائنا إليكم، كموطنات لهن كامل الحقوق المدنية والسياسية، التي كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الانسان، وفي الدساتير العراقية السابقة ايضاً، من اجل اسناد مطالبنا العادل بتمثيل النساء بما لا يقل عن (40) بالمائة في مواقع صنع القرار السياسي، وبالذات في المجلس الانتقالي الوطني ومجالس المحافظات، وكذلك في اللجان الخاصة بالدستور وفي تنظيم عملية الانتخابات.

إننا نعتقد بأن نجاح عملية التحولات السياسية والديمقراطية في العراق القائمة على اساس احترام حقوق الانسان والمساواة، رهن بمدى مشاركة المرأة في السلطة السياسية وفي الحياة العامة، وازالة كل اشكال التمييز ضدها، اخذين بنظر الاعتبار الدور التاريخي العريق لنضال المرأة العراقية في الحركة السياسية والاجتماعية، وتضحياتها الشهودة في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

تعميم المطالب

كما بعثت شبكة النساء العراقيات هاتين المذكرتين الى السفير بول بريمر الحاكم المدني وقيادات الاحزاب والقوى السياسية العراقية والوكالات المتخصصة للامم المتحدة وجميع وسائل الاعلام المحلية والعالمية.

تصوير سمير هادي